إتفاقية جنيف بين الترحيب والإستنكار

في حفل جمع 400 فلسطيني وإسرائيلي ومئات المدعوين من الشخصيات البارزة من جميع أنحاء العالم زفت مبادرة جنيف، وهي خطة تسوية بديلة لأزمة الشرق الأوسط- رسميا الاثنين الماضي في جنيف . وافتتح الحفل الممثل الاميركي ريتشارد درايفوس، وتخللته خطب وشهادات ومحطات موسيقية وفيديو كليب. ومن بين الشخصيات البارزة الرئيس الاميركي الاسبق جيمي كارتر مهندس اتفاقيات كامب ديفيد السلمية بين مصر واسرائيل في 1979و ثلاث شخصيات من الحائزين على جائزة نوبل للسلام وهم الرئيس البولندي السابق ليش فاليسا والايرلندي جون هيوم والرئيس الجنوب افريقي السابق نلسون مانديلا الذي ألقى كلمته بواسطة رسالة مصورة.

وقد عملت سويسرا على تسهيل اللقاءات السرية التي ادت بعد ثلاث سنوات الى وضع خطة السلام. بعض هذه الاجتماعات عقد في جنيف التي حملت المبادرة اسمها. ورفعت فوق منصة الاحتفال لافتتان حملتا بالانكليزية عبارتي "توجد خطة" و"يوجد شريك" ردا على من يريدون القول بان العنف هو الحل الوحيد. وفي رسالة تليت على المنصة اعرب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن الامل بان تشجع هذه المبادرة على "اتخاذ قرارات صعبة في اطار خارطة الطريق". وذكرت الـ CNN بان الخارجية الأمريكية حيث مذكرة "تفاهم جنيف"، مشيرة في الوقت نفسه الى أن الاتفاق "يعتبر مكملا لخطة خارطة الطريق." ووفقا لأوشيدتد برس، قال بيان للخارجية الأمريكية: "إننا نحيي الجهود المماثلة التي تهدف الى اقتراح ومناقشة قضايا من الضروري أخذها بعين الاعتبار على طول الطريق." كما نقلت أوشيدتد برس أن الرئيس الفرنسي رحب "بالأمل" الذي تبثه "مبادرة جنيف العظيمة." وتلت الرئيسة السابقة للبرتغال الاوروبي سيمون فيل كلمة الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي تضمنت ترحيبا "بمبادرة كبرى" للسلام في الشرق الاوسط، لكنه اعرب ايضا عن امله في ان تطبق (خارطة الطريق) "دون أي تأخير". وعلى الرغم من أن المبادرة غير رسمية، وهي بمثابة صيغة لوبي ضغط، لكنها في الوقت نفسه حركت الأجواء السياسية بين الطرفين، في وقت يعاني فيه شارون ضغوطاً عالمية بسبب الجدار الامني وهو ما يدفع الى تقديم تنازلات أنية ريثما يجد سببا جديدا لمواصلة سياسة العنف.

الاوسط "قد تسبب بسقوط عدد كبير جدا من الضحايا حتى الان". ومن بين الموقعين على هذا النداء الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشيف والامين العام السابق للامم المتحدة بطرس غالي والقوض الاعلى الاسبق لشؤون اللاجئين ساداكو اوغاتا. وفي سياق متصل اعلن كارتر في كلمة مقتضبة قائلا: "ان نشهد على الارجح اساسا واعدا اكثر من هذه المبادرة في الشرق الاوسط" مضيفا "ان البديل الوحيد لهذه المبادرة هو استمرار العنف". وحذرت وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي-راي من ان "الطريق طويلة وشاقة"، لكنها اضافت في الوقت نفسه متوجهة الى واضعي المبادرة "انكم تعطون الامل للعالم اجمع واني اشكركم على ذلك".

جنيف بدلا من أوسلو

الإسرائيلية ترى أن خريطة الطريق هي الأساس الوحيد للمحادثات مع الفلسطينيين." وفي المقابل، رفضت حركة فتح ابداء تأييدها للوثيقة إلا أن العديد من وزراء الحكومة الفلسطينية كانوا من بين الموقعين عليها، كما أرسل عرفات مستشاره لشؤون الأمن القومي جبريل الرجوب لحضور احتفال الاعلان عن وثيقة جنيف. وتظاهرت العديد من التنظيمات الفلسطينية استنكاراً للوثيقة وركز عضو الكنيست الإسرائيلي عزمي بشاره على تخلي الوثيقة عن حق الفلسطينيين في العودة . وبفعل الطابع غير الرسمي لـ"اتفاقية جنيف"، امتنع قادة العالم عن دعمها بصورة رسمية، إذ تلقت المبادرة دعم 8 مسؤولا دوليا سابقا نشروا نداء في صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، واعتبروا ان النزاع في الشرق

الارهاب والامن

ينبذ الطرفان الارهاب والعنف بكل اشكالهما وسيواصلان سياسات تحترم هذه المبادئ. وستشكل قوة متعددة الجنسيات لضمان تطبيق هذا الاتفاق. ويمكن لاسرائيل الابقاء على قوة عسكرية صغيرة في وادي الاردن تحت سلطة قوة متعددة الجنسيات على مدى ثلاث سنوات تلي انسحاب القوات الاسرائيلية من بقية مناطق الدولة الفلسطينية. تكون فلسطين دولة منزوعة السلاح وتشرف قوة متعددة الجنسيات على المعابر الحدودية.

المعتقلون

كل الفلسطينيين الذين سجنوا قبل ايار 1994 لاعمال مرتبطة بالنزاع سيفرج عنهم فورا فضلا عن كل الاطفال والنساء والسجناء الذين يعانون من وضعاً صحيا سيئاً. اما الفلسطينيون الذين سجنوا بعد ايار 1994 فسيفرج عنهم في الاشهر الـ 18 التي تلي دخول الاتفاق حيز التنفيذ الا في "حالات استثنائية" لا يحددها الاتفاق.

نعم ولا

وكان المؤولون الإسرائيليون قد انتقدوا الوثيقة ووصفوها بأنها محاولة من منافسي شارون لزعزعة حكومته. وقال شاؤل موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي في حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلي: "لا تتناسب مبادرة جنيف مع خريطة الطريق، لذا فإن الحكومة

للاجئين الفلسطينيين وابنائهم الذين هربوا او طردوا من ديارهم خلال الحرب العربية-الاسرائيلية الاولى عام 1948 اي نحو اربعة ملايين شخص. ويمكن للاجئين الاقامة في الدولة الفلسطينية الجديدة او في بلد اخر. وقد يتمكن البعض منهم من العودة الى اسرائيل لكن الدولة العبرية مؤهلة وحدها لتحديد عددهم الذي سيكون ضئيلا في اي حال من الاحوال ويعتبر المهندس الاسرائيلي الرئيسي لهذه الخطة يوسي بيلين ان عددهم لن يتجاوز الثلاثين الفاً.

القدس

تكون عاصمة اسرائيل وعاصمة الدولة الفلسطينية "في القطاع الذي يمارس كل واحد منهما السيادة عليه في القدس". وتفيد الخرائط ان الفلسطينيين سيمارسون السيادة على القدس القديمة الواقعة في القدس الشرقية باستثناء الحي اليهودي وحائط المبكى. وكل الاحياء الاستيطانية تقريبا التي انشئت منذ عام 1967 في القدس الشرقية ستكون مشمولة بالسيادة الاسرائيلية. اما الحرم القدسي فسيكون تحت (السيادة الفلسطينية) مع حرية وصول كل الديانات الاخرى اليه تحت اشراف قوة دولية. لكن اليهود لن يتمكنوا من الصلاة في هذا المكان الذي يطلقون عليه اسم "جبل الهيكل". ولن يسمح باعمال تنقيب عن الاثار في هذا الموقع من دون موافقة الطرفين.

المستوطنات

ينقل المستوطنون القيمون في اراض تشملها السيادة الفلسطينية الى اسرائيل. وتسلم الابنية والبنى التحتية كما هي الى الدولة الفلسطينية. واستنادا الى الخريطة، سيتم اخلاء غالبية المستوطنات (نحو 160 مستوطنة تضم نحو 230 الف نسمة) باستثناء تلك التي يشملها مجمع غوش عتصيون جنوب القدس وبعض المستوطنات في محيط القدس الشرقية او عند حدود الاراضي الاسرائيلية.

ويعترف الطرفان "بضرورة التوصل الى اتفاق متبادل حول قضية اللاجئين" لكن من دون ان ينأيا على ذكر "حق العودة" على انهما وطن للشعبين.

ويستند ترسيم الحدود الى خط الرابع من حزيران 1967، واستنادا الى خريطة مضمنة في الاتفاق، يحصل الفلسطينيون على 97.5% تقريبا من الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام 1967 (بينها قطاع غزة بكامله). وفي مقابل نسبة 5.2% المتبقية (الواقعة في الضفة الغربية) يحصل الفلسطينيون على مساحة موازية لها من الاراضي داخل اسرائيل.

اليابان قد تؤجل الموافقة على إرسال جنود إلى العراق

طوكيو (رويترز). قالت صحيفة يابانية يوم الثلاثاء الماضي إن من المرجح أن يؤجل مجلس الوزراء الياباني الموافقة على خطة لارسال جنود غير مقاتلين للمساعدة في اعادة بناء العراق وذلك بعد مقتل اثنين من الدبلوماسيين اليابانيين هناك. وكان من المتوقع أن توافق حكومة رئيس الوزراء جونيتشيرو كويزومي على خطة أساسية لارسال الجنود بحلول يوم الجمعة. وقالت صحيفة نيهون كيزاي شيمبون إن من المرجح ان تؤجل الحكومة اتخاذ مثل هذه الخطوة إلى الاسبوع القادم على أقرب تقدير. ونشرت صحف أخرى تقارير مشابهة فيما قالت صحيفة سانكي شيمبون إن الموافقة قد تتأجل إلى منتصف الشهر. وذكرت صحيفة اساهي شيمبون أن الحكومة لن ترسل مدنيين بينهم موظفون حكوميون وعاملون من القطاع الخاص للمساعدة في اعمار العراق إلى أن يطرأ تحسن واضح على الأوضاع الامنية لكن ياسوفوكوداكيو أمين عام مجلس الوزراء قال إنه ليس هناك أي قرار بشأن موعد الموافقة على الخطط. وأضاف قائلا للصحفيين "هذا سيتقرر بعد التأكد من عدة شروط ونحن لم نقرر بعد موعدا محددا." لكنه أكد أن اليابان ما زالت تعتزم المساهمة في اعمار العراق بأسرع ما يمكن وهو رأي رددته أيضا وزير التجارة شويتشي ناكاجاوا الذي قال "يجب الا ندعن للارهاب ويجب الا يكون الحادث عقبة أمام عملنا في اعادة بناء العراق كما يجب الا يعوق عملية تقرير هل نرسل الجنود ام لا." وأي تأجيلات في موافقة مجلس الوزراء قد تجعل من الصعب بشكل متزايد على اليابان ارسال جنود إلى العراق بحلول نهاية العام وقد يعقد أيضا خطط التمويل. ولم يتقرر بعد نطاق وتفاصيل المهمة لكن محللين سياسيين يقولون إن خطة أساسية سيتعين الموافقة عليها قبل الخامس و العشرين من كانون الأول الحالي وهو الموعد الذي من ميزانية البلاد للسنة التي تبدأ في نيسان. والا فان الحكومة لن يكون بمقدورها تدبير ميزانية لارسال قوة إلى العراق. وكانت اليابان قد أعلنت عن عزمها إرسال قوات إلى العراق للمساعدة في عملية إعادة الإعمار، وذلك في بداية العام المقبل، بعد إصدار قانون خاص يجيز مثل هذه العملية. لكن الدستور الياباني لا يجيز إرسال مثل هذه القوات، إلا إلى "مناطق لا تشهد قتالا"، الأمر الذي تسبب بنشوء نقاش حاد في الشارع الياباني، يدور حول ذلك. ويتوقع أن تزداد حدته، ولاسيما بعد مقتل الدبلوماسيين. وفي واشنطن قال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية يوم الاثنين إنه ما زال يتوقع أن ترسل اليابان جنودا. وأضاف قائلا "أعتقد أن الحكومة اليابانية قالت بالفعل إنها ما زالت ملتزمة بارسال جنود.. أتوقع أن تنفذ الحكومة اليابانية ما تقوله." ومن المتوقع أن تتعهد اليابان وهي احد أوثق حلفاء امريكا في اسيا بارسال قرابة 150 جندي غير مقاتل إلى العراق قبل نهاية العام على ان يصل حجم القوة في نهاية الأمر إلى نحو 1200 جندي ومدني. يذكر أن رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي كان قد تعهد مؤخرا، وفي أول رد فعل على قتل الدبلوماسيين اليابانيين، بعدم رضوخ بلاده للارهاب، والتزامها التام بارسال قوات إلى العراق. وقال كويزومي حينها، في تصريحات للصحافيين "ليس هناك أي تغيير في سياستنا وعزمنا على المساعدة في عملية إعادة إعمار العراق.. لدينا التزامات بتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار". وكان تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن قد وجه انذارا الى اليابان في الشهر الماضي، مهددا بالتعرض لليابانيين، في حال إصرار طوكيو على إرسال قوات برية إلى العراق. إلا أن المعلومات المتعلقة بالجهة التي نفذت الهجوم، لم تتوافر حتى الآن.

قلق أميركي تجاه بناء المستوطنات والسياج الأمني

أعلن المتحدث باسم الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر أن الولايات المتحدة قررت حسم مبلغ 289 مليونا ونصف المليون دولار من الضمانات الائتمانية للقرض الإسرائيلي، وذلك نتيجة لقلقها تجاه استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات والسياج الأمني. وكشف باوتشر في مؤتمره الصحفي اليومي بمقر وزارة الخارجية في 26 تشرين ثاني الماضي، عن أن "هناك مبالغ كبيرة تنفق على خط السياج، كما أن هناك أموالا كثيرة تنفق أيضا على النشاط الاستيطاني." وأشار باوتشر إلى أن "مجموع المبالغ التي نرى أنها تناسب الحسم، في هذا العام هي 289 مليونا ونصف المليون دولار". وأوضح أن الضمانات الإئتمانية، طبقا للقانون الأميركي، لا يمكن أن تغطي سوى النشاطات الإسرائيلية في "المناطق الجغرافية التي كانت خاضعة لإدارة الحكومة الإسرائيلية قبل الخامس من حزيران من عام 1967". وأضاف أنه يمكن حسم المبالغ الخاصة بالنشاطات "التي يقرر الرئيس أنها لا

الولايات المتحدة وإسرائيل بالنسبة لبرنامج القرض". وقال باوتشر إن حساب المبلغ تم على أساس أرقام الميزانية الإسرائيلية. وأشار إلى أنه تم التشاور مع الجانب الإسرائيلي حول ما أنفقته الحكومة في الشارع المختلفة بالنسبة للسياج والاستيطان. وقال إن الإسرائيليين يعرفون كم أنفقوا في هذه الشارع. وقال في رده على أحد أسئلة الصحفيين" (الإسرائيليون) قالوا في بيانهم إنهم هم الذين اقترحوا أن تحسم الولايات المتحدة المبلغ المتفق عليه، وهو 289 مليونا ونصف المليون دولار". وأضاف: في الوقت الذي لا يعكس فيه هذا المبلغ مجموع التكاليف الحقيقية الشاملة للبناء الاستيطاني وبناء السياج، فإن الحسم "يعكس القضايا التي تشكل مصدر قلق للولايات المتحدة، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وخط السياج الأمني". وأعرب باوتشر عن أن الولايات المتحدة تتفهم متطلبات إسرائيل واحتياجاتها للتدابير الأمنية، لكنه أكد أن السياج "سيكون إجراء أمنيا مناسبا" لو أنه بني على خطوط الخامس من حزيران لعام 1967 معربا عن أن "هناك قلقا تجاه الخط الذي تبني عليه إسرائيل السياج الذي افصحنا عنه في شروط سياستنا، وها نحن نطبقها الآن في إجراءات الحسم". من جهة أخرى نوهت وزارة الخارجية الأميركية بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 تشرين الثاني، 2003 على مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة، المتعلق بالمساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، ووصفتها بأنها "خطوة أولى مهمة نحو العثور على أرضية مشتركة، يمكن أن يتفق عليها العرب والإسرائيليون وسائر الدول الأعضاء في الجمعية العامة".

برنامج استجابة القادة للطوارئ يستخدم أموال صدام المصادرة إثنا عشر ألف مشروع أهلي في العراق

> استهل القادة العسكريون الأميركيون نحو اثني عشر ألف مشروع للتنمية في العراق تزيد تكاليفها على ثمانية وثمانين مليون دولار كجزء من برنامج استجابة القادة للطوارئ، وهو البرنامج الذي بدأ عندما تم الاستيلاء على أصول وموجودات صدام حسين المخبأة. وقال النقيب في مشاة البحرية (المارينز)، ديفيد روملي، في مقابلة أجرتها معه نشرة واشنطن أخيراً إن قوات التحالف اكتشفت الكثير من الأموال المخبأة لدى استيلائها على القصور الرئاسية أثناء غزو العراق في فصل الربيع الماضي. وأضاف: "عندما استولينا على المال، كان رد فعل المارينز الفوري: "دعونا نعيده إلى الاقتصاد (العراقي). لقد شاهد الجميع الاحتياجات العراقية وشاهدوا المال وأرادوا انتهاز الفرصة لإنفاقه في أغراض جيدة".

وأوضح النقيب الأميركي أن برنامج استجابة القادة للطوارئ ظهر إلى الوجود في شهر أيار، عندما خصص لكل قائد من القادة الذين يتولون الإشراف على البلدات والقرى مبلغ خمسة آلاف دولار ينفقه حسب ما يراه مناسباً، ودون أية قيود، على أن يكون ذلك في مشاريع تهدف إلى مساعدة المجتمعات المحلية على إحلال النظام. ولكنه أشار إلى أن البرنامج قد حقق تطور أكبر أمنذ ذلك الحين، وأدى نجاحه الأولي إلى توسع نطاقه. ويخصص حالياً مبلغ خمسمئة ألف دولار لكل قائد فرقة، في حين يخصص مبلغ مائتي ألف دولار لقائد كل لواء. ويتم من ثم توزيع هذه المبالغ على القادة الأدنى رتبة، حسب الإجراءات العسكرية المتعارف عليها، لضمان توفر المساءلة والمحاسبة والإشراف المناسب. ويشترط في جميع الحالات تقديم عروض بالمشاريع المقترحة، حسب الإجراءات المألوفة وتقييم تكاليفها، إلا أن الجنود الموجودين على الأرض ما زالوا هم العنصر الفعال في البرنامج. وقد أوضح النقيب روملي ذلك بالقول: "يمكن لأي جندي يقوم بأعمال الدورية وبلا حظ أن مضخة مائية مثلاً لا تعمل بالشكل الصحيح أن يذهب إلى القائد ويقول: أعتقد أن إصلاح تلك المضخة سيساعد هذا المكان كثيراً". وقد تنتهي الموافقة على مثل هذه الطلبات فوراً، دون رفعها إلى مستويات أعلى إن كانت المبالغ اللازمة ضئيلة. أما المشاريع التي تتطلب مبالغ كبيرة فتستلزم موافقة على مستويات أعلى، كما قد تستلزم إجراء مناقصات تنافسية. وهناك إجراءات للموافقة على المشاريع التي لا تزيد تكاليفها على مائة ألف دولار، على مستوى الفرقة، إلا أن معظم الطلبات تدور حول مبالغ أقل بكثير، إذ إن معدل تكلفة المشروع الواحد تقل كثيراً عن عشرة آلاف دولار. ويبرز المؤولون في وزارة الدفاع حقيقة كون هذه الأموال قد استخدمت في مجالات مختلفة، من بينها البنية التحتية والخدمات العامة والمرافق التعليمية والرعاية الطبية وتنظيف الأحياء السكنية والشؤون الثقافية. وقد استعملت الأموال المتوفرة لبرنامج استجابة القادة للطوارئ إلى حد كبير في ترميم أنابيب نقل مياه الصرف والجاري، وأنابيب المياه، ومحطات ضخ المياه، في أثناء سعي قوات التحالف إلى إيصال مياه الشرب النقية والوسائل اللازمة للتخلص من النفايات، إلى البلدات والقرى العراقية. وأشار النقيب روملي إلى ما يعتبره مشروعاً يتصف بأهمية خاصة، هو تجديد متحف بابل الذي تعرض لقدر كبير من النهب والتخريب التعمد في أعقاب الغزو. وقد مولت مخصصات برنامج استجابة القادة للطوارئ عملية تجديد ورش عمل المتحف ومكاتب القائمين عليه. ومن المشاريع غير المألوفة التي استخدمت فيها هذه الأموال، المشروع الخاص بشراء العدات البيطرية لحديقة حيوان بغداد. وقد رحب رئيس بيطرة الحديقة، عادل سلمان، بذلك قائلا: "كانت حديقة الحيوان تفتقر كثيراً إلى العدات قبل مساعدة الجيش الأميركي. ولم نكن نملك القدرة على إجراء العمليات الجراحية، وكانت قدرتنا على معالجة الحيوانات محدودة جداً لافتقارنا إلى الأجهزة واللوازم الخدرة". وتجدر الإشارة إلى أن العقود تمنح في جميع الحالات لمقاولين محليين بهدف إنعاش الاقتصاد وتأمين فرص العمل للعراقيين. ونظراً لنجاح البرنامج، تضمن طلب الخصصات الإضافية الذي قدمته حكومة بوش أخيراً، اعتمادات بمئة وثمانين مليون دولار إضافية لضمان استمرار البرنامج. وقد وصف النقيب روملي البرنامج بأنه "أداة فعالة إلى حد لا يصدق"، وأضاف: "من المهم أن تكون هذه المبالغ متوفرة للقادة لأنها تؤدي إلى تأثير إيجابي فوري".